قسمان الأول أن يجاب الإمالة مرفوع الإمالة في نحو مصباح لا حاجز بين الألف
فتمنعه سببوه ولم يذكره في المكسورة خلافا **الثاني** ما قبله إذا وقع انه يمتنع ولو فصل بين الألف
والراء فيه سيبويه وغيره أو خف إذا كانت الألف تالية نحو فاصرد طائرا **مرفوع معتل**
ورائيه بكسر راء أو ما لاحقه تنوين إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كانت مانع الإ
مالة سواء كان حرفا استعلاء نحو أبطر ريم أو راء أخرى مكسورة نحو دار الفرار فيجب ا
ونحوه يجوز إمالته ولا تزيد يعني الاستعلاء والراء غير المكسورة كالراء المكسورة
غلبت المانع فلم يبق له أثر **قلت** ثم مهما علم أن شرط كسر الراء ما نقص
الإمالة أن تكون غير مكسورة فهو خرج منه إمالة نحو حمار لك بكسر الياء الأولى لأنه إذا أمليت
نحو أبصار ريم وغارم وفرار الفرار مع وجود المقتضي لمنع الإمالة جاء إمالة نحو حمار لك
كالمقتضي فيه للمنع أولى **مرفوع لا قبل سبب إن تبطل شرط** يعني أن سبب الإمالة كالبوتر إذا قام
تبطل يعني إذا كان في كلمة أخرى فلا تمال الألف سابور لبيا، فيلها في قولك جرى سابور لأنها
منفصلة وكذلك إن قلت هاؤم يعني حقوقه لم تمل الياء هاؤم لأنها من كلمة أخرى وا
نما اطرد شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون في الكلمة التي فيها الألف **قلت فيها قا**
الأول يستثنى من ذلك الفعل التي سمي فيها المؤنث في نحو لم يعني لم تجز أخرى فلا
فإن أميلت لسبب منفصل عنه في كلمة أخرى **الثاني** كرجل أنصفه الكسرة إذا كانت
منفصلة عن الألف فإنه تمال الألف وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة فإن
سيبويه وسمعنا منه يقولون زيد مال أي مالوه للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة وليس
ذلك المصنف على عمومه **مرفوع الكف فزيوجيه ما ينفصل شرط** يعني أن سبب المنع فزيوجيه
وهو منفصل إلا ولو كان في كلمة أخرى نحو زيد يضرب فإن قيل فلا تمال الألف كما أن الخطاب لعرفها
ومسى ما نحته من الإمالة ولو انفصلت **قلت** لم أن المنع منفصلا ولم يوجد سبب
الإمالة منفصلا **قلت** كما أن الفتحة أعني ترك الإمالة أصل فيطرأ إليه ما يدل سبب لا يمنع
عنه الأسباب نحو **قلت فيها قا الأول** مرفوع فزيوجيه أو خلف لينبر ضد
قال العرب فإن لم تعرب في الاستعلاء إذا ولي الألف وكلمة أخرى فيميل الأولى
الإمالة في المنفصل نحو مال ملوك أقوى منه في المتصل نحو مال قاسم **الثاني** قال في شرح
الكافية أو سبب الإمالة كالبوتر الانفصال وإن سبب المنع فزيوجيه منفصلا حفظا الذي
أهمل الإمالة وأنه قاسم شرط الإمالة وتبعه الشارح في منع الفعالي وفي التمثيل بالذي
قاسم نظر وإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء ومنع إمالة الألف المنفلتة عن الياء وليس كذلك
قوله **مرفوع إما لو التناسب بلا داع سواء تعلا وفلا شرط** هذا هو السبب الثاني
من أسباب الإمالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله الإمالة للإمالة وعبر عنه
آخرون بقولهم الإمالة لمجاورة الممال أي أن آخر لتعقبه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة

هـ رجل ملق بفتح الميم وسكون اللام وتشديد القاف وكسر الواو وتشديد الياء

ثم اعلم

أن الإمالة الألف التي تناسب لغا صورتان **أحدهما** أن تمال لمجاورة الألف كإمالة ذلك الألف
نحو أن عماد من **والأخرى** أن تمال لمجاورة آخر مجاور ما أميلت آخره كإمالة الألف الأولى من قوله
تعالى الفرار إذا ما أميلت الألف الأولى لأجل كسر الفاء مما يليها كل الفعلة بما يعرفها **فإن قلت** في مثله
تعلو ونحوه فإن العمل نحو إمالة الألف لسبب غير التناسب لأنه يقول الإمالة إذا أميلت العمل
المعمول قد تقدم عليه وإنما يتصور مثل هذا النوع بما لا يسبب لإمالته غير التناسب
قلت السبب المقتضي لإمالة نحو عماد مما العلة عروا لم يستعمل الألف ولذلك لم يميلوا
هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا منه ما جاوره أو تمال قبلها أمالوا تلا ما وفكوا وليتم بيان
ما إمالة ذلك علم أن الذي يميل إلى الإمالة عندهم إنما هو التناسب **قلت** ثم استعير
مثله فأتوا **أحدهما** التشبيه على صورتين الإمالة للتناسب ثم أصبو **والأخرى**
أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو عماد فإن قبلها الألف الثانية فزيميلت لمناسبة الأولى
وقد تمال لمناسبة الألف بعدها كإمالة الألف تلا لمناسبة ما بعدها الألف عروا يعني هذا الألف
وبقيتها ما **فإن قلت** هلا جعلت إمالة الألف تلا لمناسبة ما قبلها أعني عماد
قلت لأن عماد عروا وإنما أميل لمناسبة ما بعدها أيضا **فإن قلت** هل يقال إن إمالة
الألف الثانية في نحو عماد لمناسبة الأولى **قلت** كما مر لأن سيبويه أنه يقال عليه وإنه فإن
والرابعة فزاد في نحو فإن عماد إذا ما أمالت جميعا وإنما تمال إلى النهي **مرفوع لا تمل ما لم تبل كما دون**
سماع غير ما وغيرها ثم الإمالة وهو أحد أقسام الإمالة قطعا وإنما التمكن طولك لا تضرد إمالة غير
الفتح إذا وما الأسماء نحو مزيها ونصرانيها ومن ما ونحو إنها لمجاز تهرد إمالتها لكثرة
استعمالها وإنما يقول ودون سماع العامة أمالته من الإمالة غير التمكن ومنوعة الإمالة إذا كانت ومتوسطة
فإن أميلت الم ود يلوح على الصيرا ولا في قولهم أما لا لا يمكن أن آخر في فاتت على الجواز لعارضك من جهة
غلبة غيرها **وحكمي** فيجب الإمالة لأجل الجواب لأنها متصلة ومع سيبويه ووافقه الإمالة حتى
في على مفهم الإمالة فيه عرض لمثل غيرها أكثر أهل الحجاز وحكيت أمالتها عن عمرو والكسائي **قسمان**
الأول المنع الإمالة مما عرض فيها نحو فاضيه وفاخليه كما لا تمال في ذلك الإعراب **الثاني**
لا تمال أي جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا قال المبرد وإمالة عشر حسن **فإن قلت** فزيد
على الفاعل الفاعل الفعل الماضي فإنه يطلق عليه عشر متمكن كما قبل **قلت** أرسلها أنه يطلق عليه عشر
متمكن ولو ضوعه لم يوجد وإنما فيه تقدم أو الإنباء لأن الإمالة فيه **فإن قلت** قول صاحب
المفصل الأسماء غير المتمكنة بما من المتمكن في نحو ما ومتى وأيان وكما أمالتها يمتنع إمالة نحو ما الا
ستفهامية والشرطية والموصولة ونحوها إذا تقدم الإمالة أو متمكن أثر غير هذه **قلت** لا
لأن الإمالة في ذلك شاذة كما في الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة فكما سبب كإمالة الكسر وكما أن الراء
شاذ الإمالة لعظمها لما قال الفرع وهو لا استقلالا أو إن كان ذلك مما لا يجعل سببا بقاء عليه **مرفوع**
بمثل مهرة في كمر أمر كلا سيرا من تلك الكلب ثم أعلم العصمة تمال الألف لأن الغرض من الإمالة مشاكلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)